



وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

خطاب مشروع قانون الموازنة العامة
ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
للسنة المالية 2018

وزير المالية

عمر ملحس

عمان

٢٦ تشرين الثاني 2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أتقدم لمجلسكم الموقر باسم الحكومة بمشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 واللذين تم إعدادهما في ظل الشروع بتطبيق نهج اللامركزية الهادف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الايجابية في صنع القرار التنموي وذلك من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية والتي ستعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم وبما يضمن توزيع منافع التنمية على مختلف مناطق المملكة. كما أرجو التأكيد أن الحكومة تحرص على العمل بتوجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الرامية إلى الاستمرار بالنهج القائم على التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتكريس روح التعاون والتفاعل الإيجابي والتشاور المستمر مع مجلسكم الكريم والانفتاح على جميع الآراء والطروحات التي تُعنى بقضايا الوطن والمواطن.



سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ما زال الهم الاقتصادي يشغل بالنا جميعا في ظل التحديات التي تواجه بلدنا الغالي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكذلك جراء الانعكاسات السلبية للصراعات والظروف الإقليمية المتوترة والتي أدت إلى توضع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والدين العام إلى مستويات قياسية والأعباء الكبيرة الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين، حيث لا يُخفى على احد ان المواطن الأردني قد تحمل الكثير جراء تدفق اللاجئين وارتفاع كلفة استضافتهم، وانعكاسات ذلك سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يستدعي العمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد واصلت هذه التحديات الإلقاء بظلالها على أداء الاقتصاد الأردني، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ بما



نسبته 2.1% وهي نفس النسبة المتحققة للفترة المماثلة من عام ٢٠١٦، وهذا المستوى المتواضع من النمو لا يكفي لخلق فرص العمل اللازمة للحد من معدلات البطالة. ويتوقع أن يبلغ النمو لعام ٢٠١٧ كاملاً نحو ٢.٣%، ورافق ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل الى 18.1% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات الوطنية خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته ٠.٧% مقارنة بانخفاض بلغ نحو 7.5% خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٦. ويتوقع أن تشهد الصادرات الوطنية تحسناً خلال الشهور القادمة في ظل فتح المعبر الحدودي مع العراق الشقيق. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بما نسبته 5.4% خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠١٧ مقابل تراجعها بنحو ٧.٦% خلال نفس الفترة من العام السابق نتيجة لارتفاع فاتورة المستوردات من النفط الخام والمشتقات النفطية بنسبة ٧.٧%. وقد نجم عن ذلك ارتفاع ملموس في عجز الميزان التجاري بلغت نسبته ١٠.٥% ليبليغ ٦.١ مليار دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام، مقابل تراجعها بنحو ٩.٩% خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠١٦.



وأما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل عجزاً مقداره ١٧١٦ مليون دينار أو ما نسبته ١٢.٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بعجز مقداره ١٦٩١ مليون دينار أو ما نسبته ١٣.٢% من الناتج لنفس الفترة من عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد ارتفع بنسبة ٣.٣% خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠١٧ مقارنة بتراجع نسبته ١.١% لنفس الفترة من عام 2016، ويعود هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، حيث ارتفعت أسعار مجموعة النقل بنحو 13.3% وأسعار بند الوقود والإنارة بنحو 2.8%.

وأما بالنسبة لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية فقد بلغت نحو ١١.٧ مليار دولار في نهاية تشرين أول لهذا العام وتكفي لتغطية نحو ٧ شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

وعلى صعيد المالية العامة، ووفقاً لأرقام إعادة التقدير، فقد سجلت الإيرادات العامة في عام ٢٠١٧ ارتفاعاً بنسبة ٩.١% عن مستواها في عام ٢٠١٦، وقد



جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة ١٠.٤% وثبات المنح الخارجية عند مستواها في عام ٢٠١٦. ويعود ارتفاع الإيرادات المحلية بشكل رئيسي الى زيادة حصيله ضريبة المبيعات بنسبة ٨.٢%، وارتفاع الإيرادات الجمركية بنسبة ٦.١%، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٩.٢%. وتجدر الإشارة إلى أن جانب من هذا الارتفاع يعود إلى تحصيل بند الضرائب الأخرى المقدر في موازنة عام ٢٠١٧ بقيمة ٤٥٠ مليون دينار والتي توزعت بواقع ١٢٧ مليون دينار لضريبة المبيعات و ٤٠ مليون دينار للجمارك و ٢٨٣ مليون دينار للإيرادات غير الضريبية.

وفي المقابل، سجلت النفقات العامة ارتفاعا بنسبة ٦.٥% عن مستواها في عام ٢٠١٦ وذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة ٧.٦% وتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة طفيفة بلغت ٠.٤%.

وكمحصلة لذلك يتوقع أن يبلغ العجز بعد المنح في عام ٢٠١٧ ما مقداره ٧٥٢ مليون دينار او ما نسبته ٢.٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٣.٢% في عام ٢٠١٦. أما العجز قبل المنح في عام ٢٠١٧ فقد بلغ نحو ١٥٨٧ مليون



دينار أو ما نسبته ٥.٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٦.٢% في عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالمديونية، فقد بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين أول ٢٠١٧ نحو ٢٧.١ مليار دينار أو ما نسبته ٩٥.٣% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٩٥.١% في نهاية عام ٢٠١٦. حيث عملت الحكومة جاهدة على تحقيق ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبرنامج التصحيح المالي والاقتصادي، إلا أن المستوى المرتفع للدين العام لا زال يشكل مصدر القلق الرئيسي للحكومة، خاصة في ضوء الحاجة المستمرة إلى الاقتراض لسد فجوة التمويل، والذي يحمل في طياته آثارا سلبية على التصنيف الائتماني للأردن ويرفع مستوى المخاطر المالية بما يفضي إلى ارتفاع كلفة الاقتراض من السوق العالمي.

وانعكاساً لذلك، خفّضت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" في تقريرها الصادر مؤخراً التصنيف الائتماني للأردن إلى B+ من BB- مع نظرة مستقرة، وذلك في ضوء ارتفاع حجم الدين العام مع استمرار الاحتياجات التمويلية المتنامية والاقتراض الخارجي والمحلي الذي يترتب عليه ارتفاع كلفة الاقتراض خاصة مع احتمال



تراجع المنح الخارجية، وتباطؤ معدل النمو مع توقعات بعدم وجود حل سريع
للازمة السورية.

كما أشار التقرير إلى أن التصنيف الائتماني للأردن سيكون عرضة للمزيد من
التخفيض في حال تدهور الاستقرار في المنطقة وارتفاع الدين العام إلى مستويات
أعلى وتراجع حجم المنح التي يتلقاها الأردن. ولكن يمكن ان يطرأ تحسن على
التصنيف في حال انخفاض عجز الحساب الجاري بمعدل أسرع من المتوقع
وتراجع الاحتياجات التمويلية الخارجية أو حدوث تحسن جوهري في الوضع
الاقتصادي.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وضمن إطار مواصلة عملية الإصلاح وتبني سياسات الانضباط المالي واستكمال
الإجراءات الهادفة إلى ترشيد وضبط النفقات وتعزيز الإيرادات المحلية، فقد
استمرت الحكومة في هذا العام باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف
المتوخاة من تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح المالي والهيكلية ومعالجة



الاختلالات والتشوهات التي أصبح لزاما التخلص منها في ضوء الظروف الراهنة حتى نتمكن من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والارتقاء بأداء الاقتصاد الأردني وصولا إلى تحقيق معدلات النمو المنشودة. وقد تمثلت أبرز الإجراءات الإضافية بما يلي:

- تخفيض نفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بمبلغ ٢٠٤ ملايين دينار موزعة بواقع ١١٣.٥ مليون دينار للنفقات الجارية و ٩٠.٥ مليون دينار للنفقات الرأسمالية.
- تخفيض رواتب موظفي الفئات العليا ووضع سقف أعلى بواقع ٣٥٠٠ دينار لها، واقتطاع ١٠% مما يزيد على ٢٠٠٠ دينار من إجمالي الراتب الشهري للعاملين في القطاع العام.
- تفعيل قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والبدء بتنفيذ بعض المشاريع بهدف تخفيف العبء على الحكومة في تمويل المشاريع الرأسمالية.



وفي هذا السياق، فقد حرصت الحكومة على مراعاة الأبعاد الاجتماعية في ضوء الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها هذا العام، حيث أصدرت الحكومة عددا من القرارات تضمنت ما يلي:

- استثناء معظم السلع والمواد الغذائية والأساسية من تعديلات الضريبة العامة على المبيعات، والتأكيد على إبقاء أسعار البيع في المؤسسات الاستهلاكيين المدنية والعسكرية عند مستويات العام الماضي ودون أي زيادة.

- رفع الحد الأدنى للأجور للأردنيين ليصبح ٢٢٠ ديناراً بدلاً من ١٩٠ ديناراً لتحسين مستوى معيشة الفئات الأقل دخلاً في المجتمع.

- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة ١٠% وبقيمة تصل إلى ١٠ ملايين دينار بحيث تحصل الأسر المستفيدة على زيادة في مخصصاتها بقيمة تصل إلى ٢٠ ديناراً شهرياً ليرتفع من ١٨٠ إلى ٢٠٠ ديناراً شهرياً.



- السماح بعمل أبناء المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية من ٣ أشهر إلى سنة، والمشاريع الصغيرة إلى سنتين، واعتبار الدخل من أحد الأبناء العاملين باحتساب ١٥% فقط كدخل للأسرة المنتفعة من الصندوق.
- إعفاء المنتفعين من الفقراء من القروض الصغيرة السابقة والتي تم الحصول عليها، ويبلغ عدد الأسر المنتفعة حوالي ٢٠٠٠ أسرة، ويبلغ معدل الإعفاء حوالي ٨٠٠ دينار، تشمل المستفيدين وكفلاءهم من الأسر الفقيرة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

قامت الحكومة هذا العام بإقرار والبدء بتنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) والتي تهدف إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات واستغلال الإمكانيات المتوفرة لتعزيز مسيرة التنمية. وستقوي هذه الخطة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاعتماد على الذات. وتم تضمين الخطة استراتيجيات وبرامج اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً توضح الرؤية والسياسات المتعلقة بكل قطاع. كما تم وضع برنامج عمل مفصل لجميع القطاعات الواردة في الخطة، ويشتمل على التدخلات والبرامج والمشاريع



والأنشطة والتشريعات والإصلاحات الحكومية التي سوف تقوم بها الجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ وفق إطار زمني محدد وكلف مالية محددة. وقد تم استيعاب جزء من مشاريع و أنشطة هذه الخطة في موازنة عام ٢٠١٨.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يمكن استعراض توجهات مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨ على النحو التالي:

١. تطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد موازنات رأسمالية للمحافظات وتضمينها في الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ وذلك لغايات توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على جميع محافظات المملكة. وضمن هذا السياق، فقد تم تحديد السقف الإجمالي للموازنات الرأسمالية للمحافظات لعام ٢٠١٨ بواقع ٢٢٠ مليون دينار أو ما نسبته ٣% من الإيرادات المحلية المقدرة لعام ٢٠١٧. ولضمان الحيادية والعدالة في توزيع



هذا السقف بين المحافظات، فقد تم اعتماد آلية محددة وأسس ومعايير واضحة وشفافة تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان ونسبة الفقر ومعدل البطالة والمساحة وعدد المنشآت الاقتصادية في المحافظات. وعليه فقد قامت كل محافظة بإعداد موازنتها الرأسمالية بما لا يتجاوز هذا السقف وفقا للأولويات والاحتياجات التنموية للمحافظة والتي تم تحديدها بالتعاون مع المجالس المحلية ومؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك تحقيقا للهدف المنشود من تطبيق اللامركزية بإشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار التنموي. وستواصل الحكومة العمل على تطبيق هذا النهج وترسيخه خلال السنوات القادمة مع التركيز على بناء القدرات المؤسسية والفنية للمحافظات.

٢. مواصلة العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والهيكلية المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة، واجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو والقدرة التنافسية وزيادة فرص العمل وتعزيز العدالة والنزاهة والحوكمة الرشيدة.



٣. تفعيل دور وحدة إدارة الاستثمارات العامة في إدارة وتوجيه الموارد المالية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة وبما يُفضي إلى تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة.
٤. التأكيد على أهمية مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة في إحداث نقلة نوعية في التنمية وتوزيع مكتسباتها على محافظات المملكة من خلال تحديد الفرص الاستثمارية التنموية والريادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق الميزات التنافسية في كل محافظة وبما يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات التي من شأنها تحسين مستويات المعيشة للمواطنين ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نهج اللامركزية.
٥. مواصلة العمل على تحسين بيئة الأعمال وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار في المملكة بهدف إيجاد بيئة استثمارية مشجعة للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تعزيز الاشتغال المالي بهدف تيسير وصول الأفراد وقطاع الأعمال وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات والمنتجات المالية بما يؤدي إلى تحقيق النمو المستدام وتشجيع الادخار والاستثمار وزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقر.



٦. متابعة العمل على إعادة هندسة الإجراءات الحكومية وامتنتها وزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية من خلال تنفيذ مشروع التحول الإلكتروني وزيادة التوعية والترويج لهذه الخدمات لتمكين المواطنين من إنجاز المعاملات ببسر وسهولة وصولاً إلى حكومة غير ورقية في عام ٢٠٢٠ وبما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتطوير بيئة الأعمال وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني.
٧. الاستمرار في تنفيذ المزيد من المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء محدودية الموارد المالية الحكومية المتاحة وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.
٨. التركيز على تعظيم دور القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير أنماط ومنتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
٩. مواصلة العمل على تنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥ والخطط والبرامج المرتبطة بها ضمن اطر زمنية محددة وذلك وصولاً إلى تحقيق إصلاح شامل للنظام التعليمي بجميع مراحلها.



١٠. تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة المخصص لدعم تنفيذ مشاريع مختلفة تستهدف الفئات المدعومة بفاتورة الكهرباء في القطاع المنزلي في مختلف محافظات المملكة لتخفيف عبء فاتورة الكهرباء الشهرية على المواطنين وزيادة نسبة الطاقة المتجددة المولدة، إضافة إلى توفير حوافز لقطاع الصناعة والسياحة والقطاع الزراعي لاستخدام أنظمة الطاقة الشمسية من خلال الصندوق وضمن آليات وبرامج تمويلية مختلفة.

١١. اعتماد خطة البرنامج الوطني للتشغيل والذي يقوم على مبدأ التشغيل بدلاً من التوظيف في ظل محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من الوظائف، وذلك من خلال تبني سياسات وطنية تركز على تطوير مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني والفني لتأهيل العمالة الأردنية وتشغيلها في مختلف القطاعات الأمر الذي يسهم في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

١٢. الارتقاء بقطاع النقل ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ مشاريع استراتيجية في هذا القطاع كونه أحد القطاعات الرئيسية الداعمة للاقتصاد الوطني.



١٣. تقوية شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تبني أسلوب إيصال الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من استخدام أسلوب دعم السلع واختيار الآليات المناسبة لإيصال هذا الدعم.

١٤. استمرار العمل على إعادة هيكلة الجهاز الحكومي من خلال دمج المؤسسات أو إلغائها أو تطوير الشكل التنظيمي لها بهدف رفع كفاءة وفاعلية أدائه، إضافة إلى تنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

١٥. الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الإنفاق العام وتحسين إنتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

١٦. ترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد وتعزيز القيم السلوكية والاخلاقية وبناء اطر الحكومة الرشيدة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتكريس إنفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون.



سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٨ فقد استندت إلى الفرضيات والإجراءات المالية التالية:

- ١- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
- ٢- الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
- ٣- الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
- ٤- الاستمرار في ضبط التعيينات مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
- ٥- رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- ٦- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن إيصال الدعم لمستحقيه.
- ٧- ضبط وترشيد الانفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر وكذلك الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والأثاث.



٨- مواصلة العمل على اعتماد إجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

٩- رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات إدامة عمل مجالس المحافظات.

١٠- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع إنشاء مبنى جديد للمدينة الطبية ومشروع الدفاع الإلكتروني ومشروع ناقل البحرين ومشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ومشروع أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين ومشروع الطريق الصحراوي ومشروع تطوير الجامعات الرسمية ومشروع مستشفى الأميرة بسمة ومشروع مستشفى السلط ومشروع الألياف الضوئية.

١١- رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الية التأجير التمويلي المنتهي بالتملك مثل مشروع إنشاء جمرک عمان/ الماضونة ومشروع مستشفى الطفيلة.

١٢- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الإلكتروني (اردن رقمي).



- ١٣- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول إلى التأمين الصحي الشامل.
- ١٤- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية والمعونة النقدية للأسر المحتاجة.
- ١٥- مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
- ١٦- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
- ١٧- رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
- ١٨- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق والاتصالات.
- ١٩- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.
- ٢٠- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الاستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي.
- ٢١- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المهام والالتزامات جراء دخول قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٧ حيز التنفيذ.



- ٢٢ - متابعة تحسين إجراءات تحصيل الضريبة ومكافحة التهرب الضريبي وتغليظ العقوبات على المتهربين ضريبياً.
- ٢٣ - التخفيض التدريجي للإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات.
- ٢٤ - حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد بُنيت تقديرات مشروع قانون موازنة عام ٢٠١٨ استناداً إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

١. استمرار تواضع النمو الاقتصادي في ضوء الأوضاع الإقليمية المتوترة وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.5%) لعام ٢٠١٨ و(2.7%) لعام ٢٠١٩ و (2.9%) لعام ٢٠٢٠. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (5.1%) لعام ٢٠١٨ و(5.3%) لعام ٢٠١٩ و(5.5%) لعام ٢٠٢٠ على التوالي.



٢. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (1.5%) في عام 2018 و(2.5%) لكل من عامي 2019 و2020.
٣. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (5.5%) لعام ٢٠١٨ ونحو (٦.٢%) لكل من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.
٤. نمو المستوردات السلعية بنسبة (٢.٦%) لعام ٢٠١٨ و(٣.٧%) و(٤.٥%) لعامي 2019 و٢٠٢٠ تباعاً.
٥. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨ نحو (٨.٣%) لتتخفض هذه النسبة إلى (٧.٦%) في عام ٢٠١٩ ثم إلى (٧.٠%) في عام ٢٠٢٠.
٦. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الاحتياطات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة.

واستناداً إلى هذه الفرضيات، فقد جاءت تقديرات موازنة عام ٢٠١٨ كما يلي:

- ١- يتوقع أن تبلغ الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٨ حوالي ٧٧٩٦ مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٧ بنحو ٩١٦ مليون دينار



أو ما نسبته ١٣.٣%. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية بنسبة ١٣.٨% ونمو الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٢.٣%. ويعود السبب الرئيسي في نمو الإيرادات المحلية بأكثر من نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة ٥.١% إلى الإجراءات الإصلاحية التي ستقوم الحكومة باتخاذها على صعيد الإيرادات وبالأخص التخفيض التدريجي للإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات حيث تقدر حصيلته هذه الإجراءات بنحو (٥٤٠) مليون دينار.

٢- **المنح الخارجية:** قُدرت المنح الخارجية لعام ٢٠١٨ بنحو ٧٠٠ مليون دينار مقابل نحو ٨٣٥ مليون دينار في عام ٢٠١٧، موزعة بواقع ٢٨٨ مليون دينار من المنحة الخليجية و٤١٢ مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للدول الشقيقة والصديقة على دعمهم المستمر للأردن.



وفي ضوء ما سبق، قدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٨٤٩٦ مليون دينار مقارنة مع ٧٧١٥ مليون دينار معاد تقديرها لعام ٢٠١٧ بزيادة مقدارها ٧٨١ مليون دينار أو ما نسبته ١٠.١%.

٣- النفقات الجارية: قدرت النفقات الجارية لعام ٢٠١٨ بنحو ٧٨٨٦ مليون

دينار مسجلة ارتفاعا بنحو ٤٤٥ مليون دينار أو ما نسبته ٦.٠% عن

مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٧. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى

زيادة مخصصات الجهاز العسكري بقيمة ١٣٦ مليون دينار، ومخصصات

جهاز الأمن والسلامة العامة بنحو ٧٣ مليون دينار، ومخصصات

التقاعد للجهازين المدني والعسكري بنحو ٥٨ مليون دينار إضافة إلى

زيادة المخصصات المرصودة لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة بنحو

٢٠ مليون دينار لتصل إلى ٣٨٠ مليون دينار منها ٢٨٠ مليون دينار

للمتأخرات المستحقة على المعالجات الطبية، وارتفاع مخصصات فوائد

الدين العام لتصل إلى ١٠٢٠ مليون دينار بزيادة مقدارها ٧٠ مليون دينار

عن عام ٢٠١٧. وفي حال تم استثناء المخصصات المرصودة لتسديد



الالتزامات والمتأخرات السابقة، ينخفض معدل نمو النفقات الجارية لعام ٢٠١٨ من ٦.٠% إلى اقل من ١%.

وتجدر الإشارة إلى انه تم إدراج بند ضمن الموازنة تحت مسمى شبكة الأمان الاجتماعي/ الدعم النقدي لمستحقه بقيمة ١٧١ مليون دينار في عام ٢٠١٨. ولقد ناقش مجلس الوزراء أسس ومعايير تقديم الدعم النقدي لمستحقه من الأسر والافراد، ضمن توجه الحكومة للتحويل إلى دعم المواطن الأردني المستحق بدل دعم السلعة، وسيتم الإعلان عن مقدار الدعم بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨.

وتضمنت الأسس تقديم الدعم لجميع الأسر الأردنية التي لا يزيد إجمالي دخلها عن ١٢ ألف دينار سنوياً، و٦ آلاف دينار بالنسبة للفرد، وان لا تمتلك الأسرة سيارتين خصوصي أو أكثر، أو امتلاك الأسرة لأراض وعقارات تزيد قيمتها عن (٣٠٠ ألف دينار أردني).

وسيتم إطلاق موقع على الأنترنت لتعبئة البيانات وتسجيلها بشكل الكتروني اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١٢/١ للحصول على الدعم واعتماد



٢٠١٦ كسنة أساس للدخل. كما سيتم صرف قيمة الدعم لفئة المستحقين من الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين ومتقاعدي الضمان الاجتماعي ومنتقعي صندوق المعونة الوطنية على رواتبهم الشهرية، وبذلك لن يكون هناك داعٍ لهذه الفئة من التسجيل على موقع الأنترنت.

وستصرف قيمة الدعم لبقية المستحقين الذين يقومون بتعبئة النموذج الخاص إما عن طريق التحويل للحساب البنكي، أو من خلال أحد البنوك الذي سيتم تحديده لهذه الغاية، وسيتم إعلام المستفيدين حال وصول الدعم إلى البنك.

كما أن الدعم لهذه الفئة سيصرف عن كامل مدة السنة وبغض النظر عن التاريخ الذي يتم فيه إقرار النموذج الخاص بالمتقدم. وستتم عملية تقديم الدعم لمستحقه بمنتهى الشفافية وستدار بشكل حصري من جانب وزارة المالية فقط، وسيكون هناك آلية اعتراض متوفرة لدى مديريات المالية في المحافظات، ليتمكن أي مواطن يستحق الدعم ولم يحصل عليه من الاعتراض، حيث سيتم البت في الاعتراضات من قبل لجان مختصة لهذه الغاية.



وترجمة لسياسة ضبط وترشيد الإنفاق العام لاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر، فقد تم تخفيض النفقات التشغيلية بنحو ٣ مليون دينار أو ما نسبته ٠.٩%. وقد راعت الحكومة في موازنة عام ٢٠١٨ البعد الاجتماعي من خلال مواصلة اتخاذ الإجراءات والقرارات في معالجة الاختلالات والتشوهات، حيث تم رصد مبلغ ٧٨٩ مليون دينار في موازنة عام ٢٠١٨ لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي مقارنة بنحو ٧٠٢ مليون دينار في عام ٢٠١٧. ولعل من أبرزها الدعم النقدي لمستحقه والمعونة النقدية للأسر الفقيرة والمعالجات الطبية ودعم الأعراف والمساعدات الاجتماعية وصندوق الطالب المحتاج وإنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة وصندوق دعم الجمعيات.

٤- **النفقات الرأسمالية:** قدرت النفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٨ بنحو ١١٥٣ مليون دينار بزيادة مقدارها ١٢٨ مليون دينار أو ما نسبته ١٢.٤% عن مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٧، لترتفع حصتها من النفقات العامة الى نحو ١٢.٨% مقابل ١٢.١% في عام ٢٠١٧.



وقد تم رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والتي تمثل مشاريع جديدة بقيمة ٢٢٠ مليون دينار أو ما نسبته ١٩% من إجمالي النفقات الرأسمالية. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الرأسمالية المتبقية للوزارات والدوائر الحكومية لعام ٢٠١٨ والبالغة قيمتها نحو ٩٣٣ مليون دينار توزعت بواقع ٤٤٢ مليون دينار لمشاريع على المستوى الوطني و ٤٩١ مليون دينار لمشاريع قيد التنفيذ على مستوى المحافظات. وقد قدرت مشاريع خطة تحفيز النمو الاقتصادي الواردة في الموازنة العامة بنحو ٤٢٦ مليون دينار أو ما نسبته ٣٧% من إجمالي النفقات الرأسمالية.

وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٨ فقد تركزت في مشاريع التنمية المحلية بنسبة ١٨.١% والطرق بنسبة ١٢.٤% والتعليم بنسبة ١١.٧% والصحة بنسبة ١٠.٠% والمياه بنسبة ٧.٧% والنقل بنسبة ٤.٧% والطاقة بنسبة ٤.٥%. وقد شكلت المشاريع الممولة من المنحة الخليجية ما مقداره 288 مليون دينار أو ما نسبته 25% من إجمالي النفقات الرأسمالية. كما يجدر التنويه بأنه من الممكن تنفيذ عدد



من المشاريع الرأسمالية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بالإضافة إلى المشاريع الواردة في الموازنة العامة.

٥- **عجز الموازنة العامة:** يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة بعد المنح الخارجية في عام ٢٠١٨ نحو ٥٤٣ مليون دينار أو ما نسبته ١.٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢.٦% من الناتج في عام ٢٠١٧، مسجلاً بذلك تراجعاً مقداره ٢٠٩ مليون دينار عن مستواه المعاد تقديره لعام ٢٠١٧. ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه ليصل إلى نحو ١٣٣ مليون دينار أو ما نسبته ٠.٤% من الناتج في عام ٢٠١٩، وصولاً إلى تحقيق وفر في الموازنة بقيمة ٩٦ مليون دينار أو ما نسبته ٠.٣% من الناتج في عام ٢٠٢٠. أما العجز قبل المنح، فيتوقع أن ينخفض إلى ما نسبته ٤.١% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما نسبته ٥.٥% من الناتج في عام ٢٠١٧، ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه لتصل نسبته للناتج إلى ٢.٠% في عام ٢٠١٩ و ١.١% في عام ٢٠٢٠.



سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بتقديرات مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٨ فكانت على النحو التالي:

١. إجمالي الإيرادات: قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨ بنحو ١٦٦٤ مليون دينار مقابل ١٥٢٣ مليون دينار معاد تقديره في عام ٢٠١٧، وقد شكل الدعم الحكومي في عام 2018 من هذه الإيرادات حوالي ١٩١ مليون دينار والمنح الخارجية نحو ٥٥ مليون دينار مقارنة بنحو ١٤٣ مليون دينار و ٥٠ مليون دينار في عام ٢٠١٧ لكل منهما على الترتيب.

٢. إجمالي النفقات: قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام ٢٠١٨ بنحو ١٨١٢ مليون دينار موزعاً بواقع ١١٦٩ مليون دينار للنفقات الجارية و ٦٤٤ مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ ١٦٣٧ مليون دينار معاد تقديره لعام ٢٠١٧، وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالي النفقات لعام ٢٠١٨ حوالي ١٧٥ مليون دينار أو ما



نسبته ١٠.٧% عن مستواه المعاد تقديره في عام ٢٠١٧. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار ٨٨ مليون دينار أو ما نسبته ٨.١% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار ٨٧ مليون دينار أو ما نسبته ١٥.٧%.

وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام ٢٠١٨ فقد تركزت في مشاريع المياه بنسبة ٥٠.٥% والطاقة بنسبة ١٣.٧% والتعليم بنسبة ٥.٥%. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام ٢٠١٨، فقد بلغت حصة المحافظات من هذه النفقات نحو ٣٦٥.٦ مليون دينار أو ما نسبته ٥٧%، مقابل ٢٩٥ مليون دينار أو ما نسبته ٥٣% في عام ٢٠١٧.

٣. وبناء على ما سبق، قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام ٢٠١٨ بحوالي ١٤٨ مليون دينار مقابل ١١٤ مليون دينار معاد تقديره في عام ٢٠١٧. وإذا ما تم استبعاد عجز كل من سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية المقدر بنحو ٣٣٤ مليون دينار فإن صافي العجز يتحول إلى وفر مقداره ١٨٥ مليون دينار.



٤. وبناء على تطورات عجز الموازنة العامة وعجز موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨، يتوقع أن ينخفض العجز المجمع للحكومة المركزية والوحدات الحكومية من ١٠٣٥ مليون دينار أو ما نسبته ٣.٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ الى نحو ٨٣١ مليون دينار أو ما نسبته ٢.٨% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨، وبذلك يتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٩٣.٦% في عام ٢٠١٨، و لينخفض إلى ٩٠.٣% و ٨٦.٢% لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أن التوجهات التي تضمنها مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ والإجراءات التي استندت اليها تقديرات النفقات والإيرادات، والاستراتيجيات والخطط التي أعلنت عنها الحكومة لا بد وان تنعكس بشكل إيجابي على استدامة المالية العامة ومؤشرات الملاءة المالية. ولعل من أبرزها ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات المحلية



للنفقات الجارية في عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٩٨.٩% مقارنة بما نسبته ٩٢.٥% في عام ٢٠١٧ و ٩٠.١% في عام ٢٠١٦، ولتواصل هذه النسبة ارتفاعها التدريجي لتبلغ ١٠٦.٤% في عام ٢٠١٩ و ١١٠% في عام ٢٠٢٠ لتغطي بذلك الإيرادات المحلية كامل النفقات الجارية وما نسبته ١٠% من النفقات الرأسمالية، الأمر الذي يظهر مدى تحسن مؤشر اعتماد الحكومة على مواردها الذاتية في تغطية نفقاتها، وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية.

وضمن هذا السياق، أود التأكيد على أن موازنة عام ٢٠١٨ تشكل خطوة أساسية على طريق تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح المالي والهيكلية و خطة تحفيز النمو الاقتصادي لضمان استعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني وبما يفضي إلى زيادة فرص العمل الجديدة وتوليد المزيد من الدخل وصولاً إلى موازنة ترسخ مبدأ الاعتماد على الذات بشكل واضح وتعزز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تبني أسلوب إيصال الدعم لمستحقيه بدلاً من أسلوب دعم السلع لتحسين مستوى معيشة المواطنين وحماية ذوي الدخل المتدني والمحدود.



وفي الختام، فإن الحكومة ستتابع بحرص واهتمام ملاحظات وتوجيهات مجلسكم الكريم حول مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨ متطلعين إلى ترسيخ التعاون مع مجلسكم الموقر لمواصلة مسيرة الإصلاح والتنمية وتجاوز صعوبات وتحديات المرحلة الحالية وتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وتطلعات في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير المالية

عمر ملحس